

## المحور الثالث: الوظيفة المالية

### الوظيفة المالية

تحتاج كل مؤسسة إلى أموال لتوفير الموارد التي تحتاج إليها في التشغيل، كما تتطلب هذه الأموال التخصيص والإنفاق بحكمة على الوحدات المختلفة للمؤسسة وهو ما تضطلع به الوظيفة المالية، والتي هي بهذا المفهوم عبارة عن مجموعة من المهام تصب في البحث عن الأموال بالكمية المناسبة، وبالتكلفة الملائمة وفي الوقت المناسب، والسهر على إنفاقها بالطريقة الأحسن لتحقيق أغراض المؤسسة. واتجه المتخصصون نحو تفصيل مصطلح الإدارة المالية باعتباره يؤكد على التخطيط ورقابة الأموال، وإدارة مصادر واستخدامات الأموال معا.

### 5-1-التخطيط واتخاذ القرار المالي

هدف المدير المالي هو السعي نحو تحقيق أحسن توزيع ممكن للموارد المالية المستثمرة في موجودات المؤسسة، لان الخطأ في اتخاذ القرارات المالية غالبا ما له نتائج السلبية، فالمدير الذي يريد أن يستغل كل دينار أحسن استغلال ممكن قد يبتعد عن هدف السيولة. وبالتالي يعرض المنظمة لآزمات مالية، كما أن المدير الذي يحاول الاحتفاظ بأكثر ما يمكن من المبالغ النقدية السائلة وشبه السائلة، وبشكل يفوق الالتزامات الفعلية للمنظمة إنما قد ابتعد عن تحقيق هدف الربحية، وواضح أن كلا الأسلوبين يقودان إلى الفشل في تحقيق أعلى مردود لقيمة المنظمة. وعليه فلا بد أن يجري التخطيط المالي وفق مراحل متعاقبة كما يلي:

-تحديد الأهداف المراد تحقيقها.

-جمع البيانات المالية اللازمة والتي تعتبر الأساس في عملية التخطيط المالي.

-وضع الموازنة، أي تحويل الأهداف إلى واقع كمي في ضوء البيانات والمعلومات المتاحة.

-وضع السياسات واتخاذ القرارات الخاصة بتنفيذ الخطة.

### 5-2-التنظيم المالي

التنظيم المالي هو تحديد للفعاليات المالية التي تقوم بها المنظمة لغرض بلوغ أهدافها بكفاءة، ثم تقسيمها وتجميعها على أسس معينة وتنظيم الأفراد العاملين فيها وتحويلهم الصلاحيات اللازمة مقابل مسؤولياتهم عن أداء الواجبات المناطة بهم.

وبغض النظر عن الاختلافات المحتملة في هيكل الوظيفة المالية فيما بين المنظمات المختلفة، إلا انه يغلب على تنظيمها أساس التجميع الوظيفي، حيث تأخذ شكل وظيفة متخصصة نوعية في المستوى الإداري الذي يلي المدير العام للمنظمة، كما يغلب عليها طابع المركزية في التنظيم في معظم المنظمات، ويرجع ذلك إلى أن القرارات المالية في أية منشأة تعتبر من اعقد القرارات لما لها من تأثير مباشر على المنظمة، الأمر الذي يتطلب حصر الصلاحيات المالية الأساسية في الإدارة العليا لهيكل الوظيفة المالية، وتأتي أهمية المركزية المالية من خلال ما تحققه من تجنب أو تقليل الاندفاعات غير المدروسة للمدراء بشأن بعض التصرفات المالية، فالمركزية في الوظيفة المالية تساعد على تنسيق الاحتياجات المالية للمنظمة ككل وفي تحقيق أهداف الإدارة المالية.

### 5-3-الرقابة المالية

تهدف الرقابة المالية إلى التأكد من أن ما تم وما يتوقع انجازه مطابق للخطط المالية الموضوعه، أي أنها تسعى إلى بيان الانحرافات بين المخطط الفعلي وأسبابها يقصد معالجتها

في الوقت المناسب. وعلى ذلك فقد يكون الانحراف عن الخطة بسبب قصور معين في الخطة الموضوعية، أو قد يكون انحرافا تنفيذيا لوجود عجز في الوسائل والأفراد العاملين في تنفيذ الخطط، كما قد يكون انحرافا تخطيطيا وتنفيذيا في وقت واحد، ويعتبر ذلك من أخطر الانحرافات التي تواجه إدارة المنظمة.

#### **5-4- التحليل المالي**

إن الكشوفات المالية تحتوي على كم كبير من المعلومات، ولمعرفة معنى الأرقام الواردة فيها لابد من إجراء ما نسميه التحليل المالي الذي سيجيب على سؤالين مهمين هما: كم حققت المنظمة من أرباح أو خسائر؟ وكم هي قيمة المنظمة حاليا بناء على المعلومات الواردة في الميزانية العمومية؟. والتحليل المالي هو تحليل للنسب والذي هو عبارة عن مقاييس لصحة المنظمة من الناحية المالية. والتحليل يخدم المدير من ناحية سحب المعلومات الكثيرة والمعقدة في كشف الدخل والميزانية العمومية إلى مؤشرات مركزة ومختصرة وواضحة التفسير تساعد في اتخاذ القرارات.

**5-5- مصادر تمويل المؤسسة:** تتعدد مصادر التمويل المتاحة أمام المؤسسة نذكرها فيما يلي:

#### **5-5-1- التمويل الذاتي الداخلي**

النتيجة المالية الصافية هي نتاج طرح الإلتزامات إتجاه الضرائب والتمويل من النتيجة السنوية الإجمالية، وما تبقى منها - في ظل السياسات التوزيعية المنتهجة من طرف المؤسسة - تضم إلى الإهلاكات والمؤونات غير المحققة بعد تصفيتها، مكونة بذلك ما يسمى بقدرة التمويل الذاتي للمؤسسة.

**5-5-1-1- الإهلاكات:** المبيعات هي المصدر الأساسي للنقدية بالشركة، ولا يعتبر الإهلاك مصدرا للنقدية إلا إذا كانت الشركة رابحة، وفي هذه الحالة فإنه يحقق وفرا ضريبيا للشركة وحجز من الفائض لتدعيم التمويل الداخلي، لذا فغالبا ما تتدخل مصلحة الضرائب لتحديد نسب معينة للإهلاك تقاديا لمبالغة المؤسسات في تقدير إهلاكات رأسمالها الثابت.

ووفقا لرأي " CAPIEZ " تخصص قيمة الإهلاكات من الناحية النظرية للتكوين التدريجي للأصول والمحافظة على القوة الإيرادية للشركة، ومن الناحية العملية تستخدم هذه الأموال بصفة خاصة في الشركات النامية لتمويل الإستثمارات التوسعية، بجانب الإستثمارات الإحلالية، ويعرف ذلك بالأثر التراكمي للإهلاك.

#### **5-5-1-2- الأرباح المحتجزة**

الأرباح المحجوزة عبارة عن جزء من الفائض القابل للتوزيع الذي حققته الشركة من ممارسة نشاطها في السنة الجارية و/أو السنوات السابقة، ولم يدفع في شكل توزيعات، وتعتبر هذه الأرباح أحد مصادر الأموال من التكوين الذاتي للشركة، فبدلا من توزيع كل الفائض المتحقق على المساهمين قد تقوم الشركة بتجنيد جزء من ذلك الفائض في عدة حسابات مستقلة، يطلق عليها اسم الإحتياطات.

#### **5-5-1-3- المؤونات**

المؤونة هي الملاحظة المحاسبية لتدنئة قيمة عنصر الأصول ( مؤونة نقص قيمة الأصول )، أو لزيادة الخصوم المطلوبة على أبعاد تقدير في المدى الطويل ( مؤونة الخسائر والتكاليف )، تعين من حيث طبيعتها ولكن غير مؤكدة من حيث تحقيقها، إذ يمكن أن تختفي بمجرد أن تختفي بمجرد أن تصبح الظروف أكثر ملائمة، والمؤونة مهما كان نوعها إذا كانت مبررة تعد تكلفة تخصم من الربح الخاضع للضريبة وإذا لم تبرر تكتسي صفة الإحتياط

بعد إخضاعها للضريبة.

## 5-2-5-2- التمويل الخارجي

بالرغم مما يوفره التمويل الذاتي من إستقلالية مالية للمؤسسة إلا أنه لا يكفي لتغطية المتطلبات المالية للشركة، مما يحدو بها للجوء إلى مصادر خارجية، هذه الأخيرة التي تتضمن كافة الأموال التي يتم الحصول عليها من مصادر خارجية وذلك بزيادة رأس مال الأسهم، أو الإقتراض، أو هما معاً، وإدراج هذا المصدر التمويلي في إطار الزمن يقتضي من تقسيمه إلى نوعين : تمويل طويل ومتوسط الأجل وتمويل قصير الأجل.

## 5-2-5-1- التمويل طويل ومتوسط الأجل

يمكن حصر المصادر الخارجية طويلة ومتوسطة الأجل على الأموال لتمويل الإستثمارات الرأسمالية فيما يلي:

**-التمويل بالمدىونية طويل الأجل:** تتعدد أشكال الحصول على الأموال من هذا المصدر فقد يتم الحصول على الأموال مقابل سندات عادية حيث يحدد في الصك أوالسند تاريخ الإستحقاق، معدل الفائدة السنوي أو سندات قابلة للتحويل إلى أسهم تصدرها الشركة حيث يتولى بنك أو أكثر تغطية الإكتتاب بالكامل وعلى أن تتولى الإشراف على تداولها بسوق المال.

وتتمثل أهمية هذا المصدر في الحصول على الأموال \_ خاصة أن العلاقة منعقدة بين الشركة المصدرة وحاملي هذه الصكوك، وتتوقف تكلفة الأموال الخاصة بهذا المصدر على عدة إعتبارات ك شروط الإصدار والسداد، فقد تصدر السندات بقيمة أقل من قيمتها الإسمية أو قد يتم أدائها في تاريخ الإستحقاق بقيمة أعلى من السعر الإسمي أي بعلاوة سداد \_ وكذلك معدل الفائدة الإسمي والذي يشكل أحد العناصر الأساسية المؤثرة في التكلفة. ورجوعاً إلى القوانين الضريبية تعتبر الفائدة على القروض من الأعباء الواجبة الخصم من الوعاء الضريبي.

**-التمويل بالمشاركة في رأس المال:** تعتمد شركات المساهمة في عملياتها التمويلية على زيادة رأس مالها عن طريق إصدار السهم بسعر أعلى من القيمة الاسمية وأقل من القيمة السوقية ويسمى بسعر الإصدار والفرق بين سعر الإصدار والسعر الإسمي للسهم يسمى بعلاوة الإصدار، وهي تدفع مباشرة إلى الشركة. وتنقسم إلى قسمين: أسهم عادية وأسهم ممتازة.

## - التمويل بالتأجير

يدعى بالتأجير التمويلي بإنفاق بين مؤجر ( مؤسسة معينة أو بنك مثلاً ) ومستأجر لأصول رأسمالية إنتاجية يملكها المؤجر، وتبقى كذلك طيلة مدة الإيجار ويستفيد منها المستأجر بانتفاع كامل مقابل تقديم أقساط إيجار سنوي طويل مدة حياة العقد، وقد ينتهي عقد التأجير بإحدى الحالات:

- بعد الانتفاع الكلي بالأصل المؤجر حتى نهاية مدة العقد، يعود إلى المؤجر ببيعه أو يؤجره مرة أخرى للغير، وهذا عقد تأجير لفترة واحدة.
- في نهاية مدة الإيجار يتم شراء الأصول بقيمتها، وهو ما يسمى بعقد الاعتماد بالتأجير والشراء.
- تجديد عقد الإيجار لمدة أخرى، وبقيمة تأجير أقل، وهذا ما يسمى بعقد التأجير

لأكثر من فترة.

هذا ونشير أن إختيار الأصول محل التأجير، تكون من قبل المقاول الذي يتوجه فيما بعد لمؤسسة التمويل بالتأجير، التي تتكفل بشراء الأصل وتأجيره له، والتأجير نوعان: الإستئجار التشغيلي (استئجار خدمات) والإستئجار المالي.

#### 5-2-2-5-2- التمويل قصير الأجل

يمكن حصر مصادر التمويل الخارجية قصيرة الأجل في مجموعتين كما يلي:

**-الإئتمان التجاري:** وهو مصدر تمويل تلقائي أو طبيعي بمعنى أنه ينتج من العمليات التجارية العادية للشركة ويعرف بأنه الائتمان قصير الأجل الذي يمنحه المورد إلى المشتري عندما يقوم هذا الأخير بشراء البضائع لغرض إعادة بيعها ويحتاج المشتري إلى الائتمان التجاري في حالة عدم كفاية رأسمال العامل لمقابلة الحاجات الجارية وعدم مقدرته على الحصول على القروض المصرفية وغيرها من القروض القصيرة ذات التكلفة المنخفضة، ومن ناحية أخرى فإن رغبة الدائنين التجاريين في منح هذا النوع من الائتمان تتوقف على مجموعتين من العوامل، الأولى العوامل الشخصية مثل مركز البائع المالي ومدى رغبته في التخلص من مخزونه السلعي وتقدير البائع لأخطار الائتمان، والمجموعة الثانية من العوامل هي تلك الناشئة عن حالة التجارة والمنافسة مثل الفترة الزمنية التي يحتاجها المشتري لتسويق السلعة وطبيعة السلع المباعة وحالة المنافسة وموقع العملاء والحالة التجارية.

**-التمويل المصرفي:** تقدمها البنوك التجارية للمؤسسات مقابل فائدة بمعدلات متفق عليها، ويتم تسديدها خلال فترات لا تزيد عن السنة، وهناك نوعين من هذه القروض مضمونة وغير مضمونة، والقروض غير المضمونة يشترط عادة في تسديدها أن لا تزيد عن السنة، وهي في الحالات العامة تكون على شكل خطوط قرض، أي حصول المؤسسة باستمرار على مبلغ من الأموال متفق عليه مادامت تسدد ما سبق افتراضه في الوقت المناسب والمتفق عليه باستمرار، ولتفادي إعادة المفاوضات والعقود المنفردة وفيه بعض الشروط مثل إبقاء نسبة معينة من القرض في حساب المؤسسة بالبنك.

أما القروض المضمونة ففيها يعمل البنك على طلب ضمانات نتيجة لعدد من العوامل مثل الحاجة إلى الأموال باستمرار من طرف المؤسسة، وخاصة في مواسم معينة، أو تكون المؤسسة معرضة لنسبة من الخطورة أكبر من العادية أو حالة ضعف وضعيتها المالية، والضمان عادة يكون بأحد عناصر الأصول كرهن، وفي حالة توقف المؤسسة عن الدفع يباع الأصل ويغطي به البنك قرضه، والباقي يعود إلى المؤسسة، والضمان قد يعطي فرصة أحيانا للمؤسسة للحصول على أكبر قدر ممكن من القرض، وفي نفس الوقت يمثل مصدر اطمئنان للبنك.